

على الهاشم

## الريف المغربي... تقليد طويل من الكفاح والتمرد

### لينا كنوش

أثار الموت المأسوي لبائع سمك في الحسيمة بالمغرب في تشرين الأول الماضي، موجة من الاحتجاجات في الريف المغربي والرباط والدار البيضاء، فضلاً عن المدن المغربية الكبرى الأخرى، حيث ردد المتظاهرون شعارات مثل «اسمع يا مخزن... شعب الريف لن يذل» (تشير عبارة مخزن إلى المؤسسة الملكية والحكومة في الرباط)، مطالبين بكشف حقيقة مقتل هذا البائع الذي تعرض للسحق داخل سيارة قمامة.

لم تتوقف هذه الحمى من الاحتجاجات إلا بعد عدة أيام، وقد استرجع هذا الحادث المأسوي التقاليد الطويلة للتمرد المدني والاحتجاج في هذه المنطقة المسماة بـ«تمرد المغرب». فمن الاحتجاجات المناهضة للاستعمار في الفترة بين 1910 إلى 1920، إلى الاحتجاج الاجتماعي الكبير في 1984، مروراً بالانتفاضة الديمقراطية الثورية في 1959، ظل الريف مركزاً للعديد من «المضلات».

وتشكل هذه المنطقة جزءاً من «المغرب عديمة الفائدة» منذ حكومة الوصاية الأجنبية وحتى الآن. ففي الحقيقة خلال الفترة الاستعمارية، لم تجد منطقة الريف أي مكان لها ضمن نموذج التنمية الرأسمالي في المغرب، المتمحور على فتح السهول الأطلسية (المغرب ذات الفائدة) للاستثمارات في الزراعة والمناجم والبنية التحتية للمواصلات. وجسدت منطقة الريف على وجه الخصوص وطن عبدالكريم الخطابي، الرمز الرئيسي للكفاح ضد الاستعمار ومؤسس الجمهورية العربية في 1922، والتي سقطت سريعاً وسحقت بفعالية بسبب الجهود المشتركة لإسبانيا وفرنسا والمخزن بعد عامين من الحرب التي شهدت استخدام مئات الأطنان من غاز الخردل من قبل القوى الاستعمارية بهدف محو القرى، وقد تحوّل ذلك القمع الوحشي إلى «قالب الصب» الوجودي

للتعامل مع جميع الانتفاضات المستقبلية للمنطقة.

في اليوم التالي لاستقلال المغرب، اندلعت انتفاضة ديمقراطية في منطقة الريف 1959/1958 اعتراضاً على تفضيل الملك محمد الخامس غلق الحدود مع الجزائر، التي يعتاد الآلاف من الريفيين العمل فيها، غير أن هذه الانتفاضة غرقت في الدماء بسبب الجنرال أوفقيير، الملقب بـ«جزار الريف»، والأمير مولاي حسن، الذي سيصبح في ما بعد الملك حسن الثاني. شكل هذا الحادث تحولاً حاسماً نحو

### ظلت المنطقة العميقة المعزولة عن الساحل محرومة من الاستثمار

تميش الريف من قبل الملكية المغربية التي استغلت هذه الفرصة من أجل تعزيز سلطتها وترهيب الأحزاب السياسية الداعية للاستقلال، ولا سيما الداعين لجمهورية اجتماعية للريفيين، الأمر الذي كشف عن وجود ثقافتين سياسيتين متصادمتين بشكل دائم: أولهما ثقافة المساواة المحفورة في تاريخ المقاومة الريفي، والثانية ثقافة الملكية المستمدة من تقليد علماني، وظل الريف حتى وفاة حسن الثاني مهملًا عن عمد، في حين تركزت كل جهود التنمية على المناطق الواقعة على الساحل الأطلسي.

وظلت المنطقة العميقة المعزولة عن الساحل محرومة من الاستثمار والبنية التحتية والمدارس مع استمرار هذا الانقسام المتعمد بين المغرب ذات الفائدة والمغرب عديمة الفائدة، كما ظل الاقتصاد إلى حد كبير معتمداً على الخارج - نقل رؤوس أموال من الأسر المهاجرة

في أوروبا - وعلى أشكال عديدة من الاقتصاد الموازي، مثل التهريب وثقافة الحشيش التي شهدت تطوراً سريعاً. وبحسب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أصبحت المغرب في 2015 المصدر الأول للحشيش في العالم، حيث أنتجت وحدها 42% من الإنتاج العالمي. وكان لهذه الزراعة غير القانونية تأثير أكثر سوءاً على منطقة الريف، لا سيما أنها عززت الفساد في الإدارة العامة وفق المزارعين المحليين، وكشفت أحداث مثل الانتفاضة الاجتماعية الكبرى التي اندلعت في 1984 وأعمال الشغب في مدينة صفرو في 2007، استدامة أوجه التفاوت بين المغربيين والتنمية الاقتصادية ذات السرعتين المتفاوتتين.

وفي هذا السياق من الانسداد الهيكلي، عمدت السلطات المغربية إلى تقسيم المنطقة إدارياً، كسلاح من أجل تحطيم تضامن الريفيين وتوحدتهم في معارضة السلطة المركزية، وجراء ذلك انفصل إقليم الناظور عن الريف الذي يضم إقليم تاز والحسيمة وتاونات في الشمال الشرقي، وإقليم تطوان ولاراش وشوان في الشمال الشرقي أيضاً، ومحافظات فاس وبني مراكدا وطنجة - أصيلة. هذا التعسف من قبل السلطات أدى إلى ظهور شكل جديد من أشكال المعارضة، غذى الاحتجاج الاجتماعي التاريخي بأسباب إضافية، مثل الظلم والإذلال للشعب الريفي.

في عام 2005، أي بعد عام واحد من القمع الذي تلى زلزال الحسيمة، أخذ الاحتجاج منحى متطرفاً مع ظهور الحركة من أجل الحكم الذاتي في الريف التي دافعت بالقوة عن الأمازيغية في الريف.

وعلى الرغم من وجود اختلاف لغوي بين شعب إقليم الريف (العربية والبربرية)، فإن القضية الريفيه لم تعد آمنة من التلاعب بالهوية التي من الممكن أن تلعب عليها السلطة الملكية من أجل التشتيت عن القضية الحقيقية: القضية الاجتماعية ومصير هذا الشعب البائس.



النقد الأجنبي تراجعت منذ 2005 مما يقارب الملياري دولار، لتصل إلى حدود 170 مليون دولار إلى الأمر الذي أدى إلى تراجع تصنيف السودان، بحسب تصنيف صندوق النقد الدولي الذي يخضع الخرطوم لشروط برنامج إصلاحاته الهيكلية. وقد وصف «الصندوق»، في آخر تقرير

له (تشرين الأول/ أكتوبر 2016)، السودان بأنه «بلد هش وموازنته في وضع حرج»، معتبراً أن الديون الخارجية والمتأخرات تشكلان عبئاً ثقيلاً على آفاق التنمية.

إزاء هذا الوضع المأزوم، يجد البشير نفسه مطالباً بتكوين حكومة محاصصة وفاقية، يُرجح أن تضم عشرات الحقائق، ما بين وزير، ووزير دولة، ووظائف سيادية أخرى بدرجة وزير، إلى جانب نائب الرئيس ومساعديه والمستشارين وحكام الولايات.

ومن جانب المعارضة الرئيسية، فإنها منقسمة ضمن «تحالف قوى الإجماع الوطني» التي يتزعمها الحزب الشيوعي و«نداء السودان» بقيادة الحركة الشعبية و«حزب الأمة»، إضافة إلى الحركات المسلحة في دارفور. وقد رفضت أي حوار مع الخرطوم ما لم تلتزم الأخيرة بعودة شروط، تبدأ بوقف الحرب وإتاحة الحريات، يليها تفكيك حكومة البشير لمصلحة أخرى انتقالية تضع دستوراً جديداً تجرى على أساسه انتخابات ديمقراطية، وهي شروط يرفضها الحزب الحاكم، وبالتالي فإن المعارضة غير معنية بتكوين الحكومة الجديدة.

على المستوى العربي، تحظى الحكومة السودانية بسند اقتصادي خجول ومحدود من السعودية والإمارات وقطر، وهو دعم مرتبط باتفاقات تملك أراض زراعية شاسعة للاستثمار العربي، ومشروط ببقاء الخرطوم بعيدة عن «لمع طهران السياسي». و«جدير بالذكر، أنه على الصعيد الدولي، فإن الحكومة السودانية معزولة ومحاصرة، إذ لا يزال البشير وبعض النافذين في حزبه مطلوبين للعدالة الدولية من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

ضمن هذا المشهد، يبقى أن الاستحقاق الداخلي الأهم يتمثل خلال هذه الأيام بتشكيل «حكومة الوفاق»، وبما سيعقبها من تداعيات سياسية من شأنها تحديد مستقبل الصراع السياسي في السودان.

### تقرير

## السعودية تطلق مسار خصخصة مطاراتها

الصقير، تحويل ثلاثة إلى أربعة مطارات في السعودية إلى شركات خلال العام الجاري.

وتندرج خطة الخصخصة في إطار «رؤية 2030» التي وضعها ولي العهد محمد بن سلمان، والتي بدأ أداؤها في العام الأول أقل من القدر المنتظر، وذلك على أثر التراجع الذي شهده القطاع غير النفطي بسبب اعتماده على المردود النفطي للاستثمار. ووفق تقرير لشبكة «بلومبرغ» الأميركية، فإن سياسات التقشف التي اتبعتها السعودية خلال العام الماضي لمعالجة أثر تراجع أسعار النفط أثرت سلباً على الاقتصاد غير النفطي في البلاد. ووفق رسم بياني نشره الموقع، فإن نمو الناتج الإجمالي المحلي للاقتصاد غير النفطي في السعودية تدهور بين عامي 2015 و2016 بحوالي 3 في المئة، واعتبرت «بلومبرغ» أن ذلك يأتي نتيجة لخفض السعودية الإنفاق على البنى التحتية للاقتصاد، إضافة إلى تراجع سعر النفط. (الأخبار، الأناضول)

### تندرج خطة خصخصة المطارات في إطار رؤية ابن سلمان لعام 2030

هذه الشركة لتصبح مستقلة إدارياً ومالياً، إلى جانب إضافة كوادر مناسبة لها، لتتم بعد ذلك خصخصة هذه الشركات. وتابع أن «العملية تبدأ تبعاً حسب جهوية القطاع، فعند تحويل المطار إلى شركة تحتاج إلى وقت قبل الدخول إلى السوق، حيث تسعى إلى رفع قيمة هذه الأصول قبل دعوة المستثمرين».

وتضم السعودية 27 مطاراً مقسماً إلى مطارات دولية وإقليمية وداخلية، أكبرها مطار الملك خالد الدولي في العاصمة السعودية الرياض. وتوقع

تعتزم السعودية تحويل مطاراتها إلى شركات قبل منتصف العام المقبل، تمهيداً لخصخصتها، وفق ما قال، أمس، رئيس مجلس المديرين لشركة الطيران المدني السعودية، فيصل الصقير، في مقابلة مع فضائية «العربية». وقد وافق مجلس الوزراء السعودي، يوم الاثنين الماضي، على البرنامج التنفيذي لخصخصة الوحدات الاستثمارية للهيئة العامة للطيران المدني ومشاريع الشراكة مع القطاع الخاص. من جهته، أكد وزير النقل، سليمان الحمدان، الذي يتولى أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران، أن خطة الهيئة لخصخصة المطارات الرئيسية وخصخصة شركات الخدمات المساندة كالملاحة الجوية وقطاع تقنية المعلومات وغيرها تسيير وفق الجدول المخطط لها.

وأوضح الصقير من جانبه أن العملية ستتم على مرحلتين، الأولى تحويل الوحدة الاستراتيجية أو المطار المراد خصصته إلى شركة مملوكة لهيئة الطيران المدني، وبدء تنظيم وهيكل

الرئيس بوتفليقة أعطى أوامر واضحة بمرعاة عدم المساس بالقدرة الشرائية للجزائريين».

وعلى الرغم من إدانة المعارضة للعنف، فقد اعتبرت أن الاحتجاجات على الأوضاع الاجتماعية متوقعة جداً. وفسر «حزب الحرية والعدالة»، في بيان، الاضطرابات التي عاشتها بعض الولايات بـ«الإحساس بالظلم الاجتماعي وتفاقم أزمة الثقة بين الشعب ومؤسساته... ويضعف تأطير الطبقة السياسية للمجتمع، ما شجع على ظهور أساليب احتجاج خارج الأطر السياسية والنقابية القائمة».

بدورها، انتقدت «جبهة القوى الاشتراكية» بشدة ما قالت إنه «تعنت السلطة في الوقوف ضد أي بديل ديمقراطي، وضد مخرج توافقي للأزمة»، محملة إياها مسؤولية «تدمير الأطر التنظيمية وفضاءات المواطن، ما يدفع فئات الشعب إلى استعمال العنف».

واكتفت السلطات الرسمية في خضم ذلك، بالتحذير من أي مساس باستقرار الجزائر، فيما توعد وزير الداخلية بالضرب بيد من حديد من دون إعطاء كشف واف عن حقيقة ما حدث، وهو ما اعتبره مختصون خلافاً كبيراً في التواصل مع المواطنين الذين تركوا فريسة للشائعات.

على مواقع التواصل الاجتماعي لدفع الناس إلى الاحتجاج. واستبعد خلدون في تصريح له «الأخبار» أن يكون لقانون المالية 2017 (مشروع الموازنة العامة) تأثيرات كبيرة بشكل يدفع إلى الاحتجاج «لأن

